

Distr.: General  
8 March 2004  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة\*\*

\* E/CN.17/2004/1.

\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات كاملة بين أصحاب المصلحة المعنيين.



## البحث الذي ساهمت به الدوائر التجارية والصناعية بشأن المياه العذبة والصرف الصحي والمستوطنات البشرية\*

### المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                      |
|--------|---------|----------------------------------------------------------------------|
| ٣      | ٥-١     | أولا - مقدمة .....                                                   |
| ٤      | ١٢-٦    | ثانيا - التوصيات المقدمة إلى واضعي السياسات .....                    |
| ٥      | ١٣      | ثالثا - الأهداف الإنمائية التي حددها الأمم المتحدة للألفية .....     |
| ٦      | ١٥-١٤   | رابعا - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .....                  |
| ٦      | ٢١-١٦   | خامسا - وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة لموارد المياه .....        |
| ٨      | ٢٤-٢٢   | سادسا - استراتيجيات الاستهلاك المستدامة .....                        |
| ٩      | ٢٩-٢٥   | سابعا - توفير فرص عادلة وميسورة لوصول الفقراء إلى المياه .....       |
| ١١     | ٣٠      | ثامنا - دعم التنمية المحلية .....                                    |
| ١١     | ٣٢-٣١   | تاسعا - الإطار المؤسسي .....                                         |
| ١٢     | ٣٥-٣٣   | عاشرا - التكنولوجيات التي تحقق فعالية التكلفة .....                  |
| ١٣     | ٣٧-٣٦   | حادي عشر - التعريفات المناسبة .....                                  |
| ١٤     | ٣٩-٣٨   | ثاني عشر - بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص .....             |
| ١٤     | ٤٣-٤٠   | ثالث عشر - الاستثمار في خدمات المياه وهيكلها الأساسية وإدارتها ..... |
| ١٥     | ٥٩-٤٤   | رابع عشر - استنتاجات .....                                           |

\* أعدتها غرفة التجارة الدولية [www.iccwbo.org](http://www.iccwbo.org) ومجلس المؤسسات التجارية للتنمية المستدامة [www.wbcsd.org](http://www.wbcsd.org). إن الآراء ووجهات النظر المعبر عنها لا تمثل بالضرورة آراء ووجهات نظر الأمم المتحدة.

## أولا - مقدمة

- ١ - تعد المياه عصب الحياة في شتى مناحيها. إلا أنه لا يزال يعيش أكثر من بليون شخص بدون إمدادات مياه آمنة، ولا يزال أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يحصلون على الحد الأدنى من الصرف الصحي. ويزداد الوعي بأن المياه مصدر متجدد لكنه نادر وثنين، ويجب إدارته بعناية إذا ما أريد تفادي حدوث أزمات في المياه في المستقبل.
- ٢ - وفي العديد من المجتمعات المحلية، وخاصة بين المجتمعات الريفية الفقيرة، تنفق الأسر قدراً كبيراً من وقتها و/أو دخلها للحصول على المياه لتلبية احتياجاتها الأساسية. وتهدد المنافسة المتزايدة على الماء، من حيث الكم والنوع، إحراز التقدم في القضاء على الفقر وفي الصحة العامة وفي إنتاج الغذاء.
- ٣ - واستناداً إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، تعد الزراعة أكبر مستهلك للمياه، إذ تشكل ما يقرب من ٧٠ في المائة من جميع أوجه سحب الماء. وبالمقارنة، تشكل الصناعة ما نسبته ٢٠ في المائة من الاستهلاك، بينما يقتصر الاستهلاك المحلي على ١٠ في المائة.
- ٤ - وإن استمر الوضع على هذا المنوال لن يلبي حاجات الناس الذين لا تُقدم لهم الخدمات حالياً، ناهيك عن كفاءة توفير المياه لأعداد السكان المتزايدة بسرعة، والذين يمكن أن تزداد أعدادهم بحدود بليون شخص في السنوات الـ ٢٥ القادمة. وسيكون من الصعب تحقيق الأمن المائي ما لم يتم الالتزام، وتوفير الموارد، وشارك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة حالياً، في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات وأوجه استعمال المياه والاستفادة منها. ويقدر أن يحتاج تحقيق الأهداف الدنيا للأمن المائي العالمي بحلول عام ٢٠٢٥، مضاعفة الاستثمارات الحالية في المياه إلى زهاء ١٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة - وهو مبلغ كبير جداً وليس واقعي.
- ٥ - ويستدعي التحدي المتعلق بالمياه إقامة تعاون بين جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية بالإضافة إلى التعاون عبر الحدود السياسية. وينبغي وضع جداول أعمال وطنية بشأن المياه مع مشاركة حيوية من أصحاب المصلحة. وفي العديد من البلدان، يعد التحدي كبيراً جداً بحيث أن الحكومات لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تبحث عن حلول منفردة، بل يجب أن تعمل في شراكة مع المجتمعات المحلية، ومع المنظمات غير الحكومية المعنية وقطاع الأعمال التجارية. ويعد أرباب العمل وأصحاب المشاريع جهات فاعلة رئيسية في التنمية الاقتصادية، ولهم تأثير هام في خلق الوظائف، والنمو والاستدامة، والقدرة على المساعدة في إزالة حواجز الصرف الصحي والماء التي تعيق التنمية.

## ثانياً - التوصيات المقدمة إلى واضعي السياسات

### تهيئة بيئة تمكينية

٦ - تشمل العناصر الرئيسية للسياسة المائية الوطنية: قانون مياه أساسي، وأنظمة قانونية تجارية ملائمة، وإطار تنظيمي يتسم بالمرونة ويشجع على نقل السلطات إلى أدنى مستويات حكومية ممكنة. وستطلب ذلك بناء القدرات لكي تتمتع الوكالات الحكومية المعنية (وعلى رأسها السلطات المحلية) بقدرة التفاوض على إبرام العقود ووضع المبادئ التوجيهية الملائمة من موقع المساواة مع أصحاب المشاريع على اختلاف أنواعهم. وثمة حاجة لأن تكفل الوكالات الحكومية والجهات المنظمة المدربة امتثال أداء الجهات القائمة بالتشغيل للمتطلبات، سواء كانت هذه الجهات تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص أو القطاع غير الرسمي.

### إزالة الحواجز

- ٧ - فيما يلي أمثلة عن الحواجز التي تمنع تقديم خدمات المياه إلى الفقراء:
- عدم كفاية الأراضي التي بحوزة سكان المدن الفقراء
  - التدخل السياسي بوضع أفراد غير ملائمين في مؤسسات توريد المياه
  - عدم الإقرار بضرورة إدخال تقنيات جديدة (معالجة المياه ومواد الأنابيب وما إلى هنالك)
  - الإدارة السيئة للموظفين، وضعف تدريبهم وقلة رواتبهم.

٨ - دعم المؤسسات التجارية تعليم وتدريب الموظفين لتحسين الإنتاجية وتوفير المهارات الإدارية المطلوبة. والأوساط المالية التي تنطوي على درجة عالية من المجازفة وذات الأنظمة القانونية غير الموثوق بها تجعل الاستثمار أمراً غير محتمل، سواء من المصادر العامة أو الخاصة. وعندما لا تتوفر إمدادات المياه الآمنة المنقولة بأنابيب، يجب معالجة المياه وتخزينها بأساليب آمنة على الفور في نقاط الاستخدام. وهذا من شأنه أن يوصل منافع المياه الصالحة للشرب المنقذ للحياة إلى السكان المعرضين للأذى إلى أن يتم إنشاء شبكات دائمة لمعالجة المياه وتوزيعها.

### إقامة الشراكات

٩ - ليست المشكلة في القطاع العام إزاء القطاع الخاص. بل إن التحدي يتمثل في تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة، مهما كانت الهيكلية المختارة. وقد تشمل الشراكات المبتكرة

الجديدة: شركات كبيرة متعددة الجنسيات و/أو جهات كبيرة قائمة بتشغيل المياه من القطاع العام تعمل مع شركاء محليين أصغر؛ وإقامة شراكات مع باعة ماء محليين؛ أو القائمين على تشغيل الينابيع أو الآبار؛ والباعة من جميع الأنواع.

### الإدراك بأن للمياه قيمة كبيرة جداً للجميع

١٠ - يجب تغطية التكاليف، سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية أو تتعلق بالصيانة، بأية آلية مستدامة لتقديم خدمات المياه. وقد أظهر عامة الناس، بمن فيهم الفقراء، "الاستعداد لتسديد" ثمن المياه العذبة الصالحة للشرب. ويجب أن يتم التفاوض على تامين وتسعير المياه بين مقدمي المياه ومستخدميها. ويجب أن يقتنع الأفراد بأن الأسعار التي يدفعونها معقولة ورخيصة.

١١ - وفي هذا المجال، يجب أن يتمتع المنظّمون الحكوميون بالقدرات والإمكانيات لحماية المصلحة العامة بالإضافة إلى ضمان تعويض المستثمرين ومقدمي الخدمات بإنصاف لقاء الخدمات التي يقدمونها. ويجب أن تكون العملية التي تحدد فيها الأسعار علنية وشفافة. كما يعد تامين المياه آلية مشجعة للحفاظ على المياه والحد من الهدر في استخدام هذا المورد الثمين.

### إدارة مستجمعات المياه والتخطيط

١٢ - ينبغي التخطيط لتطوير وإدارة موارد المياه لإنشاء وحدة مائية مثل حوض تصريف كامل أو حوض فرعي. وينبغي أن يأخذ تخطيط مستجمعات المياه في الحسبان المياه السطحية والمياه الجوفية للاستخدام المستدام الذي يجمع بين جوانب الكم والنوع بالإضافة إلى الاعتبارات البيئية. وينبغي صياغة جميع المشاريع والاقتراحات والنظر فيها في إطار خطة شاملة لإدارة مستجمعات المياه مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقات الحالية/المنح لحوض مياه كامل أو حوض فرعي، ليتمكن اختيار أفضل مجموعة محتملة من الخيارات واستمرارها.

## ثالثاً - الأهداف الإنمائية التي حددها الأمم المتحدة للألفية

١٣ - يهدف الإعلان بشأن الألفية إلى إنقاص نسبة الذين لا تتوافر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ودعا أيضاً إلى وقف "الاستغلال غير المستدام لموارد المياه بوضع استراتيجيات لإدارة المياه... التي تعزز إمكانية الحصول عليها بصورة عادلة وتوفيرها بكميات كافية".

## رابعاً - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

- ١٤ - كرّرت خطة تنفيذ جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ الالتزام الوارد أعلاه وذهبت شأواً أبعد من ذلك، فأضافت هدفاً مماثلاً يتعلق بالحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية.
- ١٥ - شملت الرسائل الرئيسية للمؤسسات التجارية المتعلقة بالماء في مؤتمر قمة جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢:

- تدعم المؤسسات التجارية هدف الصرف الصحي وتؤدي دوراً في تعزيز ذلك
- تقع قضايا المياه في جوهر مسألة الفقر. وتؤيد الدوائر الصناعية أهداف الصرف الصحي وتدعم الهدف الجديد المتمثل في إنقاص عدد الناس الذين لا تتوفر لديهم صرف صحي بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف
- للدوائر الصناعية دور حاسم تؤول فيه توفير مجموعة مبتكرة وأقل تأثيراً، ومعالجة المياه الصالحة للشرب وتوزيعها، بالإضافة إلى الصرف الصحي
- يتضح التأثير الإنساني على إمدادات المياه من خلال الآثار المختلفة للنشاط الاقتصادي وكذلك الفقر
- من شأن توفير المياه والصرف الصحي والحفاظ على إمدادات المياه أن يقلل من إنفاقات المجتمعات المحلية، ويحمي في الوقت نفسه الصحة، ويحسن نوعية الحياة، ويوفر الوقت المطلوب للقيام بالأنشطة الأخرى. غير أن توفير المياه والصرف الصحي يتطلب استرداد التكاليف - إذ تحتاج البنية التحتية الملائمة إلى مستويات عالية من الاستثمارات والعمليات الجارية والصيانة ويجب أن تُموّل بشكل كاف لضمان الخدمة والحفاظ على قيمة الأصول. وإن استدامة هذه الخدمة الأساسية للتصدي للفقر يعني أنها يجب أن تكون خدمة يدفع المستخدم لقاءها أو تقوم الحكومة بتمويلها.

## خامساً - وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة لموارد المياه

- ١٦ - تعتبر المؤسسات التجارية والمستهلكون في المنازل والمزارعون المستهلكين الأساسيين للمياه العذبة. ويجب الحفاظ على كميات كافية من المياه في البيئة الطبيعية لحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي. وتبقى الزراعة المستهلك الأكبر للمياه، ويُشكّل الري في العديد من البلدان النامية ما نسبته ٩٠ في المائة من نسبة الطلب العام على المياه. ومع أن كفاءة استهلاك المياه العذبة من قبل المؤسسات التجارية آخذ في التحسن، فإن الفضلات الناجمة

عن بعض العمليات قد تؤثر على المياه العذبة. لذلك تتاح أمام قطاع المؤسسات التجارية الفرص والمسؤوليات لتقديم مساهمة رئيسية في توفير المياه العذبة بعدد من السبل:

- حماية موارد المياه بحماية
- تخفيض كمية المياه المستهلكة لكل وحدة إنتاج
- تخفيض كميات فضلات المياه الناتجة عن عملياتها
- تخفيض نسبة فقدان المياه (التسربات) في الأنابيب الناقلة للمياه
- التشجيع على استخدام منتجاتها بكفاءة ومسؤولية بهدف التقليل من الآثار السلبية لمنتجاتها على نوعية المياه وكمياتها.

١٧ - من الواضح أن لقطاع الأعمال التجارية دور متزايد يمكن أن يؤديه في توفير موارد المياه وإدارتها. وتعتمد شركات عديدة هي أعضاء في غرفة التجارة الدولية ([www.iccwbo.org](http://www.iccwbo.org)) حالياً أساليب مبتكرة في حماية موارد المياه، وتخفيض استهلاكها، والتقليل من فاقد المياه، وإعادة تكرير واستعمال المياه، وتقليل نسبة الفضلات السائلة في المياه المنبعثة إلى البيئة. علاوة على ذلك، فقد بدأت صناعات عديدة التقليل من تأثير منتجاتها أثناء الاستخدام - إذ تسعى صناعة الأسمدة إلى التخفيف من آثار العناصر المغذية النباتية على المجاري المائية، ويقوم منتجو المنظفات بتكييف صيغ وتطوير منتجات جديدة، مدركين مختلف المعايير لمعالجة مياه الفضلات والحساسية البيئية لمستجمعات المياه.

١٨ - وتقوم شركة Nestlé Waters، وهي القطاع المائي لشركة Nestlé، بتطبيق تدابير صارمة لحماية موارد المياه التي تمتد إلى منطقة المصب بكاملها - أكثر من ١٠.٠٠٠ هكتار في حالة ينابيع Vittel و Contrex في فرنسا - حيث تقوم شبكة للمراقبة برصد المياه السطحية ومراقبة الأنشطة باستمرار في منطقة مستجمعات المياه، بهدف تفادي حدوث أية آثار سلبية على موارد المياه وحماية النظام البيئي.

١٩ - وتنشط شركة RWE Thames Water في إدارة الموارد المائية في جزء كبير من مستجمع مياه نهر التايمز. وفي المملكة المتحدة، توفر الشركة خدمات المياه والصرف الصحي لقراءة ١٣ مليون شخص في وادي التايمز. وهو مستجمع مياه مشترك بدرجة كبيرة، حيث ينبع أكثر من ٧٥ في المائة من إمدادات المياه العامة مباشرة من نهر التايمز وروافده، بينما تأتي الـ ٢٥ في المائة المتبقية من المياه الجوفية. وفي المتوسط، يُستهلك في الاستخدامات البشرية أكثر من ٥٥ في المائة من معدلات هطول الأمطار السنوية الفعلية في منطقة مستجمع المياه. ولا يزيد نصيب الفرد المتوفر سنوياً من المياه عن

٢٦٥ مترا مكعباً، في حين أن تعريف الأمم المتحدة لندرة المياه هو ما يقل عن ١٠٠٠ متر مكعب. ودفع ذلك الشركة إلى تطوير أساليب فنية مبتكرة للإدارة، مثل إعادة ضخ المياه المعالجة في الطبقات الصخرية الحاملة للمياه الجوفية في فترات زيادة توفر المياه بحيث يمكن استعادتها في فترات الجفاف.

٢٠ - وتنشط صناعة علوم النبات، التي تمثلها شركة CropLife International، في مجال بحوث وتطوير وصقل تكنولوجيات الزراعة التي تتصدى لمسائل إدارة موارد المياه. فيجري، على سبيل المثال، الاستفادة من التكنولوجيا البيولوجية الحديثة للنباتات في تطوير أنواع جديدة من البذور تتميز بقدرتها على مقاومة الجفاف، أو لا تحتاج إلا لكميات قليلة من المياه، بما ينطوي على إمكانية كبيرة لإحداث تغيير بالغ الأهمية في الإنتاج الزراعي في المناطق الجافة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منتجات حماية المحاصيل، التي تحافظ على صحة المحاصيل، هي أداة هامة في زيادة كفاءة إنتاج المحاصيل، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام المياه.

٢١ - ويقدم مرفق Eskom، وهو مرفق الطاقة في جنوب أفريقيا، نموذجاً من إحدى البلدان النامية. فمنذ السبعينات، دفعت القيود المفروضة على موارد المياه في جنوب أفريقيا مهندسي المرفق إلى إيجاد سبل لحفظ المياه في مرفق توليد الطاقة الذي يعتمد في تشغيله بصورة رئيسية على استخدام الفحم. وكان أنجح الحلول التي أمكن التوصل إليها هو اللجوء إلى التبريد الجاف، الذي يستخدم كميات من المياه تقل بـ ١٥ مرة عن المحطات التقليدية التي تستخدم التبريد بالمياه. واستحدث المرفق هذه التكنولوجيا، التي أسفرت عن بناء اثنين من أكبر محطات الطاقة التي تستخدم التبريد الجاف في العالم، وتوفران يومياً أكثر من ٢٠٠ مليون لتر من المياه كانت تضيع عادة من خلال التبخر ([www.eskom.co.za](http://www.eskom.co.za)).

## سادساً - استراتيجيات الاستهلاك المستدامة

٢٢ - تتحسن بصفة عامة كفاءة استخدام الدوائر التجارية والصناعية للمياه. غير أنه لا يزال هناك مجال لإحداث تغييرات كبرى في مدى توفر المياه. فكثير من الشركات تصمم مصانع جديدة تحقق الحد الأقصى من استخدام المياه المعاد تدويرها، وتقلل من تصريف المياه إلى حدود دنيا للغاية. وشركة General Motors de Mexico ([www.gm.com.mx](http://www.gm.com.mx))، التي فازت من قبل بجائزة استوكهولم للمياه، تأخذ بالفعل المياه المالحة من الطبقات الصخرية الحاملة للمياه الجوفية وتنظفها لتحويلها إلى مياه صالحة للشرب قبل استخدامها. وأي مياه يتم تصريفها تكون أنظف من المياه المأخوذة من الطبقات الجوفية المحلية. وتحقق دورة الابتكار

هذه أفضل النتائج عندما تنسجم الأعمال التجارية بالدينامية، وعندما تعمل على الدوام على تدوير طاقتها الرأسمالية وتحديثها.

٢٣ - والدوائر التجارية والصناعية لها مصلحة ذاتية في حفظ المياه، من أجل الاستفادة ولأسباب اقتصادية على حد سواء، وللحيلولة دون ندرة المياه التي يمكن أن تعرقل عملياتها. كما أن لها مصلحة عامة في توفر إمدادات المياه العذبة وخدمات الصرف الصحي الأساسية حيثما كانت عملياتها، بما يتجاوز مجرد تأمين الإمدادات الدائمة والحد من تلوث المياه من عملياتها، إدراكاً لأهمية البيئة النظيفة والمياه العذبة النظيفة للتنمية المستدامة والحد من الفقر. كما تشارك دوائر الأعمال التجارية في العديد من مبادرات الإشراف البيئي التي تتجاوز نطاق أنشطتها الخاصة، لخلق وعي بالاستخدام المستدام للمياه في المجتمعات المحلية، من خلال التوعية وتقاسم المعرفة وبناء القدرات.

٢٤ - وإدارة الطلب هي استراتيجية هامة أخرى لحفظ الموارد المائية. فإدارة استخدام المياه وتحقيق الدرجة المثلى لها تسهم إسهاماً لا يستهان به في إدارة الموارد المائية في سيناريوهات الإمدادات المحدودة. ويمكن أن يصبح توفر المياه عاملاً حاسماً بصورة متزايدة في القرارات التجارية المتعلقة بالاستثمارات المقبلة، وتسلم دوائر الأعمال التجارية بأنها لا بد وأن تتعاون مع جميع مستخدمي المياه الآخرين في حوض النهر أو في منطقة مستجمع المياه. وتقبل دوائر الأعمال التجارية بصورة واسعة مفهوم 'الإدارة المتكاملة لموارد المياه'.

## سابعاً - توفير فرص عادلة وميسورة لوصول الفقراء إلى المياه

٢٥ - تسعى المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى شبكات المياه الكافية إلى تحقيق التوازن في استهلاكها من المياه، بالتوفيق بين الحاجة الحيوية للحصول على المياه بتكلفة ميسورة وبين ميزانية الأسر المعيشية. ويلزم توفر استثمارات مالية لتوسيع البنية الأساسية اللازمة لتوسيع فرص الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي. غير أن الموارد المالية كثيراً ما لا تكون في متناول سلطات الحكم المحلي، ولا سيما في كثير من البلدان النامية. ولا يكمن التحدي فقط في مستوى الاستثمارات اللازمة، وإنما أيضاً في الإدارة السليمة للمرافق، بما في ذلك تغطية كل من التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل، من خلال التعريفات المناسبة و/أو الإيرادات الضريبية المستقرة. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في كفاءة فرص الوصول بصورة عادلة إلى هذه الخدمات، استناداً إلى احتياجات ومصالح كافة أفراد مجموعة بعينها من السكان، ممن يتعين تمثيلهم في عملية صنع القرار.

٢٦ - بيد أنه تظل هناك أمثلة للحلول المبتكرة، ومنها السياسات التي اتبعتها حكومة جنوب أفريقيا. ففي عام ١٩٩٤، كان ما يقدر بـ ١٤ مليون شخص في المناطق الريفية في جنوب أفريقيا لا يحصلون على ما يكفي من المياه المأمونة، بينما كان ٢١ مليون شخص لا يحصلون على المستوى الأساسي من خدمات الصرف الصحي. وسلمت الحكومة بأن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي عامل بالغ الأهمية في القضاء على الفقر، ونهضت لمواجهة التحدي بتنفيذ برنامج إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي في المجتمعات المحلية وسياسة توفير الاحتياجات الأساسية من المياه مجاناً. وتنص هذه السياسة على أن من حق كل أسرة من الأسر المعيشية الحصول مجاناً على ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ لتر من المياه النظيفة كل شهر. وتُعد هذه السياسة جهداً تعاونياً بين كل قطاعات الحكومة للتسهيل بتوفير الخدمات الأساسية للجميع. ومنذ بدء البرنامج عام ٢٠٠٠ وهو يوفر هذه الخدمات لـ ٤٩ في المائة من الفقراء (www.dwaf.gov.za).

٢٧ - وهناك العديد من الأمثلة الحالية على عدم كفاية إدارة خدمات المياه والصرف الصحي، وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة تطوير حلول مبتكرة. وتشمل هذه الحلول تصميم نماذج مؤسسية جديدة، وتطوير تكنولوجيات تحقق فعالية التكلفة، من بينها تكنولوجيات الأنابيب المعمرة، وتصميم هياكل مناسبة للتعريفات ضمن السياق الاجتماعي السائد تعترف باحتياجات وقدرات جميع أصحاب المصلحة.

٢٨ - وفي حين أن تعميم توفير إمدادات المياه المأمونة عبر الأنابيب هو الهدف النهائي فيما يتعلق بمياه الشرب، فإن مئات الملايين من الناس لا يزال أمامهم سنوات أو عقود قبل الحصول على إمدادات يمكن الاعتماد عليها من المياه المأمونة. ومعالجة المياه في نقاط الاستخدام وتخزينها بصورة مأمونة، كخطوة أولى، هي واحدة من أسهل التدخلات المتاحة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة في مجال الصحة العامة. وهناك نظام لمعالجة المياه في نقاط الاستخدام، قام بتطويره مركز مكافحة الأمراض في الولايات المتحدة، يستخدم بنجاح في عدد من البلدان منذ عام ١٩٩٠. ويتألف هذا النظام من ثلاث عناصر: عنصر التطهير باستخدام محلول مخفف من كلورين التبييض (هايبوكلوريت الصوديوم)، وعنصر تخزين المياه المأمونة باستخدام حاويات بلاستيكية سعة الواحدة منها ٢٠ لتراً بسدادة وعنق رفيع للحيلولة دون وصول الأيدي إلى المياه (وتظل مادة التبييض المتبقية تعمل كعنصر مضاد للميكروبات)، وعنصر توعية المجتمع المحلي.

٢٩ - ولا تزيد التكلفة الشهرية لمادة التبييض عن ما يتراوح بين ٠,١٥ دولاراً و ٠,٣٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة للأسرة المعيشية الواحدة، مما يجعل من هذا

النظام خياراً في متناول جميع المجتمعات المحلية. ويجب على البرامج والسياسات المتعلقة بإمدادات المياه أن تدعم وتيسر الأخذ بهذه الممارسات فوراً، حيثما كان ذلك مناسباً، للحد من معدلات الوفيات والمعاناة، وللبدء في خلق بيئة مواتية للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

## ثامناً - دعم التنمية المحلية

٣٠ - لا بد من إشراك المستفيدين مستقبلاً بصورة وثيقة في عملية صنع القرار المتصلة باختيار مستوى الخدمة، والتكنولوجيا المستخدمة، وخيارات الدفع. كما يجب إشراكهم بصورة وثيقة من خلال مشاركة المجتمع المحلي في إقامة البنية الأساسية وإدارتها. فتشجيع نشوء بيئة من التعاون بين القائمين على إدارة الخدمة والمجتمعات المحلية المعنية وأجهزة الحكم المحلي يخلق إحساساً بالملكية وسط المجتمع المحلي المستهدف، وهو ما يعزز أوضاع الأمن خلال مراحل إنجاز العمل، وفي المراحل التالية لمواصلة توفير الخدمة. كما أنه يخلق أوضاعاً مناسبة للدفع مقابل الخدمة، ويتيح إدماج الأسر المعيشية المحرومة من الامتيازات في النظام العادي. وعادة ما يتم هذا النشاط بمشاركة المنظمات غير الحكومية أو الرابطات المحلية، التي تعمل على كفاءة تكرار الدروس المستفادة من مثل هذه المشاريع وإدماجها في سياسات الحكومات.

## تاسعاً - الإطار المؤسسي

٣١ - ينبغي تشجيع الحكومات على وضع استراتيجيات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لقطاع المياه. ويجب أن تفي الاستراتيجيات بشروط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأن تشمل تكييف وتحديث الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية، وتحسين المعرفة بالموارد والاستخدامات، والتدريب على إدارة الخدمة وصيانة المعدات. كما أن حسن تصميم هياكل التعريفات وملاءمتها عنصر أساسي في توفير قاعدة وبيئة مناسبتين للاستثمار. وعناصر الاستراتيجية الشاملة للمياه تنطبق على جميع الأطراف، وهي تشمل ما يلي:

- حفظ قاعدة الموارد واستخدامها بصورة رشيدة
- إدارة مستجمعات المياه والأحواض الفرعية لتحقيق أقصى درجة من الفعالية في توزيع الموارد الشحيحة
- إدارة المياه الجوفية والطبقات الصخرية الحاملة لها

• الإلغاء التدريجي للإعانات غير المناسبة التي تشجع على الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية الشحيحة

• الإدارة القوية على الصعيد الوطني وعلى مستوى الشركات كإطار ضروري لاستثمارات الأعمال التجارية.

٣٢ - وقد أظهر القطاع الخاص، عند إشراكه في إدارة المرافق العامة، قدرته على توفير خدمات المياه بكفاءة. غير أن إشراك القطاع الخاص في القطاع العام قد يتطلب إصلاحات مؤسسية تتيح لأصحاب المصلحة العمل معا من أجل زيادة كفاءة إدارة نظم المياه. ولا بد من تكيف الممارسات المالية لكي تدعم الاستخدام المستدام للمياه.

## عاشرا - التكنولوجيات التي تحقق فعالية التكلفة

٣٣ - كثيرا ما تصبح الخدمة المقدمة من خلال التكنولوجيات التقليدية باهظة التكلفة بالنسبة للمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل. ولذلك، فإن اختيار التكنولوجيا يجب أن يأخذ في الحسبان اعتبارات العدالة، والاستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتأمين الحقوق الأساسية، والنظام الإيكولوجي، وذلك في سياق كفاءة استخدام المياه. ويجب ألا تكون التكلفة الأولية هي الدافع الوحيد في اختيار التكنولوجيا. والأخذ بالتصميمات المبتكرة لشبكات المياه والصرف الصحي يمكن أن يحقق وفورات تصل إلى ٥٠ في المائة في تكاليف البناء، وهو ما يمكن تطبيقه بدوره على رسوم توصيل الخدمة إلى المستفيدين.

٣٤ - وقد استخدم، على سبيل المثال، "النهج المشترك" في بعض المشاريع لتخفيض تكلفة الحصول على الخدمة. ووفقا لهذا النهج، تنظم الأسر المعيشية التي تعيش في حي من الأحياء نفسها وتتفق على العمل معا، وتوفر قوة عملها لإنجاز أعمال الحفر والردم، فضلا عن صيانة النظام عند اكتماله. ولإبقاء التكلفة منخفضة، يمكن أن تستخدم النظم التي تأخذ بهذا النهج أنابيب ذات قطر أصغر، مع دفن الأنابيب في خنادق على عمق بسيط تمتد عبر الأراضي التي يعيش فيها الأسر المعيشية أو تحت أرصفة المشاة. وقد تبين أن تكلفة توصيلات المياه التي تأخذ بهذا النهج تقل إلى حوالي نصف تكلفة النظم التقليدية.

٣٥ - وتمثل تلبية الطلب المتزايد على مياه الري في القطاع الزراعي تحديا كبيرا في بلدان مثل الهند. ففي بعض الحالات، يمكن توفير المياه المعالجة لأغراض الري، وينبغي القيام بمزيد من البحوث في هذا الجانب. فعلى سبيل المثال، ظلت مدينة شيناي في جنوب الهند تواجه أزمة مياه لسنوات عديدة. ومنذ عام ١٩٩٢ وشركة بترول شيناي المحدودة تلي احتياجاتها

من المياه بمعالجة مياه الصرف المحلية من بلدية المدينة باستخدام طريقة التناضح العكسي، ثم استخدام المياه المعالجة في عملياتها.

## حادي عشر - التعريفات المناسبة

٣٦ - يجب أن تعكس أسعار المياه والخدمات المتصلة، إجمالاً، القيمة الحقيقية للموارد المائية والبنية الأساسية اللازمة لاستخراجها، وتنظيفها، وتوصيلها، وتصريفها بعد استعمالها؛ كما يجب أن تأخذ في اعتبارها تكاليف توفير الخدمة حالياً ومستقبلاً. ويجب ألا يتم إهدار المياه؛ كما يجب فرض تكلفة اقتصادية على هدر و/أو تلويث المياه. وانطلاقاً من الفرضية القائلة بأن المياه سلعة مجانية أو مدعومة بالإعانات، ظلت تعريفات المياه منخفضة بصورة مصطنعة في كثير من البلدان. وبناء على ذلك، ظل العديد من مرافق المياه يواجه نقصاً في الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمارات الضرورية في المناطق الجديدة للتوسع العمراني الجديد، أو حتى للحفاظ على البنية الأساسية الموجودة. وأدى ذلك إلى تدهور مستوى الخدمة.

٣٧ - وفي نهاية المطاف، لا بد وأن يدفع المستهلكون المحليون تكلفة خدمات المياه. ويمكن أن يدفعوا من خلال الضرائب، غير أنه لن تكون هناك عندئذ أية ضمانات بأن هذه الإيرادات الحكومية لن تتحول إلى بنود أخرى "ذات أولوية أعلى" من بنود الخدمات العامة. ويمكن كبديل لذلك أن يدفعوا من خلال هيكل للأسعار يُصمم بهدف استرداد التكلفة الكاملة للتشغيل، بما في ذلك استرداد استثمارات الرأسمالية. ويمكن تصميم هيكل الأسعار بحيث يوفر أسعاراً "أقل من التكلفة" للفقراء لتأمين حصولهم على المياه اللازمة لاحتياجاتهم الأساسية. وعندئذ، يجري تعويض هذه الأسعار المدعومة بالإعانات من خلال أسعار "أعلى من التكلفة" للمستخدمين الميسوري الحال وللأعمال التجارية، ممن يستخدمون كميات أكبر من المياه. وثمة بديل آخر يتمثل في أن تدفع أجهزة الحكم المحلي فواتير المياه للفقراء المدقعين بينما يدفع المستفيدون الآخرون التكلفة الكاملة للخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إشراك برامج القروض الصغيرة جداً، التي تقدم قروضا صغيرة للأسر المعيشية لتمكينها من شراء تجهيزات سباكة جديدة أو أكثر كفاءة. ولا بد وأن تكون التعريفات مناسبة، سواء كانت الخدمة تُقدم من قبل القطاع العام أو الخاص، أو من خلال شراكات مبتكرة بينهما.

## ثاني عشر - بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٣٨ - إن بناء الشراكات بين السلطات العامة (التي تحدد شروط ومستويات الخدمة) والشركات الخاصة (المسؤولة عن توفير الخدمات مع التقيد بقواعد العقود والأنظمة السارية في البلد) وأصحاب المصلحة الآخرين (الذين يمثلون المستهلكين والمجتمعات المحلية والموظفين وما إلى ذلك) يمكن أن يساهم إسهاما كبيرا في الإدارة المستدامة لنظم المياه. والدوائر الصناعية تملك بصورة جماعية التكنولوجيا والمهارات الإدارية اللازمة لتنفيذ استراتيجيات المياه المتفق عليها، غير أن جميع قطاعات المجتمع لا بد وأن تتعاون مع بعضها البعض إذا أريد التقليل إلى أدنى درجة من الآثار المعاكسة التي تنجم عن حالات النقص المستجدة في المياه العذبة.

٣٩ - وليس هناك أي سبب أساسي يحول دون أن يقدم القطاع العام الخدمات بنفس فعالية القطاع الخاص. غير أنه لأسباب عديدة، كان القصور يشوب أداء كثير من مرافق المياه العامة. فقد تُركت نظم المياه تتدهور بسبب عدم توفر الأموال اللازمة للصيانة السليمة. كما أن معدلات إعداد الفواتير وجمع الرسوم كانت ضعيفة. وأهمل تدريب العمال. وفي بعض الحالات، كان عدد العاملين يتجاوز بدرجة كبيرة القواعد الأساسية للخدمة. ونتيجة لذلك، يدعو البعض إلى بناء شراكات مبتكرة جديدة بين القطاعين العام والخاص في توفير خدمات المياه.

## ثالث عشر - الاستثمار في خدمات المياه وهيكلها الأساسية وإدارتها

٤٠ - سواء أكانت خدمات المياه تقدم عن طريق القطاع الخاص أو القطاع العام أو عن طريق شكل من أشكال ترتيبات الشراكة المبتكرة، فمن الواضح أن هناك ضرورة لاستثمار رأسمالي جديد ملموس. ويتعين على البلدان أن تعبئ الموارد الوطنية والمحلية وتقدم حوافز لتحسين حماية موارد المياه ولإنشاء الهياكل الأساسية للمياه. ولا بد من استكشاف سبل ووسائل شفافة لتيسير التحول التدريجي في اتجاه تعظيم التكلفة المستردة. ويجب أن يأخذ توفير الخدمات بأسعار ميسورة في الاعتبار أيضا قدرة الفقراء على شراء هذه الخدمات لأسرهم المعيشية: فتقديم إعانات لجماعات معينة، ولا سيما الفقراء، أمر قد يتعين النظر فيه في بعض البلدان.

٤١ - ويجب أن تيسر الحكومات الحصول على ائتمانات وتشجع التنمية القائمة على الائتمانات الصغيرة. ولا بد أن يُزود المستثمرون من القطاع العام والخاص بمخطط مناسبة للتأمين ضد مخاطر تمويل الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تعبئة الموارد الخارجية.

وينبغي أن يساعد المانحون الثنائيون ومتعددو الأطراف البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية وتوجيه برامج مالية خاصة لإنشاء الهياكل الأساسية للمياه في المناطق ذات الدخل المنخفض.

٤٢ - إلا أن تمويل إنشاء الهياكل الأساسية، لن يؤدي وحده إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددتها الأمم المتحدة للألفية وحتى إذا كانت الهياكل الأساسية قائمة، فليس هناك ضمان بأن تكون المياه مأمونة. وستدعو الحاجة إلى إيجاد نهج وابتكارات جديدة، وإيجاد مصادر جديدة للتمويل.

٤٣ - وغالبا ما يتم تجاهل الدور الذي يقوم به ما يشار إليه أحيانا باسم "سوق المياه غير المنظم" - أي أولئك الذين يبيعون المياه من خزانات محمولة وزجاجات. وهناك أيضا تكنولوجيات جديدة منخفضة التكلفة لتنقية المياه للأسر المعيشية واستخدامها في نقاط الاستخدام. وقد حدد دور ملموس للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم (وهي تعمل غالبا على أساس الشراكة) لسد الفجوة القائمة مع المستهلك (حتى في القرى الريفية أو المناطق الحضرية الفقيرة) بوصفها وسيلة للتوزيع والتمويل في الأجل القصير.

## رابع عشر - استنتاجات

٤٤ - تسلم الأولوية الممنوحة للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بوضوح بأن اتخاذ إجراءات بشأن هذه الأهداف الإنمائية للألفية تشكل شرطا مسبقا لازما للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٥ - وتعمل الشركات داخل قطاع الأعمال التجارية، على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، على مساعدة المجتمعات للتوصل إلى سبل تمكينها من تلبية تلك الأهداف الحيوية. ويعتمد مستقبل أي عمل تجاري بالقطع على قدرة المجتمع على موازنة المطالب البشرية المتنامية من الأراضي والمياه والمرافق الصحية مع حماية النظام الإيكولوجي على نحو يدعم التنمية المنصفة اجتماعيا واقتصاديا.

٤٦ - ولا شك أن اشتراك جميع القطاعات - في الحكومة والمجتمع المدني والأعمال التجارية - أمر جوهري لإيجاد بدائل لمعالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالنظام الإيكولوجي السائدة والموارد المتاحة فيما يتعلق بالإدارة والهياكل الأساسية والموارد المالية والتقنية والتشغيلية المتاحة، وذلك في مختلف المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

٤٧ - وتطرح الأعمال التجارية كثيرا من المهارات والموارد المتنوعة. وهي تعتقد أيضا أن لجنة التنمية المستدامة يتعين عليها إيلاء اهتمام خاص لما يلي حتى يمكن الاستفادة من تلك المهارات والموارد على أفضل وجه.

#### القيادة والإدارة

٤٨ - ينبغي أن توزع الأهداف العالمية الرامية إلى توفير المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية على أهداف وطنية حتى يتسنى للحكومات الوطنية وشركائها الانخراط والمشاركة على نحو فعال في تحقيق الهدف ككل. وتحتاج كثير من البلدان إلى تحسين جمع البيانات لتوفير تقييم للتقدم المحرز والإبلاغ عنه بطريقة أكثر اتساقا.

٤٩ - ويجري التقليل من أهمية المرافق الصحية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم لا تعطى كثير من الحكومات سوى قليل من الأولوية. وهناك حاجة لمبادرات تستهدف زيادة الوعي والتغلب على العقبات الاجتماعية والثقافية التي تعرقل إحراز تقدم كاف في مجال المرافق الصحية في بعض البلدان.

٥٠ - وتقوم آليات الإدارة المتكاملة لموارد المياه بدور أساسي في بناء إدارة قوية وفعالة للمياه والمرافق الصحية وفي تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة. ويتعين على لجنة التنمية المستدامة أن تروج لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه من جانب الدول الأعضاء وتشجع على إنشاء نظم لتنسيق جمع البيانات وإدارتها دعما لهذه العملية. ويمكن للأعمال التجارية من جانبها أن تساهم في الإدارة المتكاملة لموارد المياه من خلال قيامها بتحليل كيفية تأثير أنشطتها على المياه أثناء دورة حياة منتجاتها وعملياتها. ويتعين عليها أن تشرك صناع القرارات المحليين في معارفها عن هذه الآثار وكيفية إدارتها على أفضل وجه.

٥١ - وقد تكون للمسائل المتعلقة بحيازة الأراضي المرتبطة بالنمو الحضري السريع آثار خطيرة على توفير خدمات المياه والمرافق الصحية للفقراء والمهمشين. ويتعين على لجنة التنمية المستدامة أن تشجع على تفهم الحاجة لحل هذه المشاكل وتعزيزها بشكل أفضل كوسيلة للتمكين من توفير الخدمات المحسنة للمياه والمرافق الصحية لمن هم في أشد الاحتياج إليها.

#### اجتذاب التمويل

٥٢ - يكمن التحدي الأكبر الذي يواجهه تحقيق هذه الأهداف الإنمائية للألفية في اجتذاب مستويات التمويل اللازمة لاستثمار القطاعين العام والخاص في المياه والمرافق

الصحية. ونظرا لحجم وتعقيد الخدمة في المناطق الحضرية والمناطق احيطة بها، غالبا ما تقدم الخدمة من خلال البلديات أو ما يشابهها من السلطات احيية. ولا يمكن تلبية الاستثمارات اللازمة في مثل هذه الأوساط إلا إذا اعتمدت نظم فعالة لاسترداد التكلفة على أساس استخدام التعريفات والضرائب المناسبة للمحيط الاجتماعي والاقتصادي والبيئي احيي.

٥٣ - وينبغي للجنة التنمية المستدامة التماس سبل للنهوض بفهم وتطوير واعتماد نماذج مناسبة بشكل أفضل لاستخدام التعريفات والضرائب كأساس للإدارة الاقتصادية المستدامة - وهي دعامة أساسية لإدارة موارد المياه على نحو مستدام. وينبغي أن يتضمن ذلك استخدام آليات المشاركة العامة التي تمكن المجتمعات احيية من أن تحدد بوضوح طرق تقييمها لأهمية المياه عبر خيارات مختلفة للاستخدام.

٥٤ - وينبغي أن ترسل المنظمات المانحة إشارات واضحة تفيد بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ستوجه ناحية بناء القدرة احيية على الإدارة الاقتصادية احيية المستدامة كأساس لهيئة الظروف اللازمة لاجتذاب تدفقات استثمارية عالية بشكل ملموس لتحسين المياه والمرافق الصحية. ويمكن للجهات المانحة أن تؤكد، من خلال سياساتها التمويلية، على رسالة مفادها أن الحصول على الموارد المالية يسير جنبا إلى جنب مع الإدارة الرشيدة.

٥٥ - وحينما تكون السلطات احيية مستعدة وقادرة على تنفيذ إدارة اقتصادية مستدامة، يمكن لقطاع الأعمال التجارية أن يستكشف معها خيارات بديلة للتمويل والاستثمار ويصل الخدمات تُفصل بحيث تناسب الظروف والقدرات احيية للوفاء بالنفقات الرأسمالية والتشغيلية.

#### البنية الأساسية والتكنولوجيا

٥٦ - أصبحت الشركات في مختلف قطاعات الأعمال التجارية تدرك أن تكنولوجياها ونماذجها التجارية ربما توفر مسارات جديدة لسد الفجوات في الهياكل الأساسية وتلبية الاحتياجات من المياه والمرافق الصحية وخاصة في البلدان النامية الفقيرة في الخدمات. ومن خلال تعامل شبكات الأعمال التجارية مع بعضها وبالشراكة مع المنظمات العامة والمحلية ومنظمات المجتمع المدني، يمكن لموارد الأعمال التجارية أن تعزز الأغراض التالية:

- نقل المعلومات والمهارات والممارسة السليمة
- تقاسم التكنولوجيات والتعاون في التوصل إلى سبل للتعجيل بنشرها

- المساعدة على بناء القدرة المحلية لتحسين مرافق المياه والمرافق الصحية للمجتمع المحلي
- دعم النمو المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي.

#### بناء الشراكة الفعالة

٥٧ - ويشغل رانديها الأعمال التجارية أيضا حجم التحديات التي تواجه تلبية الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وهي تدرك أن تحقيق معدل التقدم اللازم يتطلب مشاركة جميع قطاعات الأعمال التجارية التي يمكن أن تقدم شتى الموارد والمهارات لتوليد خيارات جديدة للمجتمعات المحلية التي تعيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية متباينة.

٥٨ - ويوفر قطاع خدمات المياه والمرافق الصحية تكنولوجيا ومهارات إدارية معنية طوّرت وطوّعت لمعالجة تنوع ظروف المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها على مدى عقود. أما اليوم فإن كثيرا من الشركات العاملة في مجالات، ابتداء من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وانتهاء بقطاعي الصحة العامة والرعاية الصحية، تعمل على إنشاء شراكات جديدة وتسهم في بناء هياكل أساسية من شأنها تمكين المجتمعات المحلية لتحسين الحياة فيها.

٥٩ - ولذلك فمما له أهمية حيوية أن تدرك لجنة التنمية المستدامة وكافة المجموعات الرئيسية المشاركة قدر الإسهام الهائل والبالغ التنوع الذي ستقدمه الأعمال التجارية في إنشاء نماذج جديدة ومستدامة لتلبية الاحتياجات العالمية من المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وعليها أن تسعى بنشاط لالتماس أوسع قدر من المشاركة من قطاع الأعمال التجارية.